



## النقابات التعليمية الثلاث تسجل نجاح الإضراب الوطني والوقفات الاحتجاجية ليوم 23 مارس 2017 رغم التشويش والتهديد بالاقطاع غير قانوني من أجور المضربين/ات ويدعو المسؤولين بال التربية الوطنية للتعامل بجدية مع مطالب نساء ورجال التعليم

إن النقابات التعليمية الثلاث: النقابة الوطنية للتعليم FDT، الجامعة الحرة للتعليم UGTM، والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE، المجتمعة بالرباط يومه 24 مارس 2017 بعد خوض الإضراب الوطني والوقفات الاحتجاجية بالأقاليم وأو الأكاديميات، وبعد تقييم أولى لنتائج المحطة الاحتجاجية الوحدوية التي دعت لها النقابات التعليمية الثلاث:

1. تهنئ نساء ورجال التعليم بال التربية الوطنية على خوضهم هاته المحطة الاحتجاجية وعلى المساهمة في النجاح الذي حققه الإضراب اليومي لمدة ساعة من الاثنين 13 إلى الجمعة 17 مارس والإضراب الوطني يوم الخميس 23 مارس 2017 والوقفات الاحتجاجية بالأقاليم وأو الأكاديميات؛
2. تحبي عاليًا عضوات وأعضاء النقابات التعليمية الثلاث على المجهودات الوحدوية الميدانية والمشتركة التي قاموا بها من أجل إنجاح الإضراب الوطني الذي بلغت نسبة نجاحه 35% والوقفات الاحتجاجية التي بلغ عددها 60 وقفة؛
3. تدين بشدة التشويش على هاته المحطة الاحتجاجية والتهديد بالاقطاع غير قانوني من أجور المضربين والمضربات والاعتبار البئس للمسؤولين في بلدنا أن "الإضراب عن العمل: هو "غياب غير مبرر عن العمل..!!" في انتهاء سافر لالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان؛
4. تدعو المسؤولين في وزارة التربية الوطنية للتعامل بجدية مع مطالب نساء ورجال التعليم وفتح حوار جاد ومسؤول حولها مع النقابات التعليمية ووضع حد لتجاهل الوزارة لكل الاحتجاجات والنداءات التعليمية؛
5. تدعو عضوات وأعضاء النقابات التعليمية الثلاث إلى الاستمرار في التعبئة والعمل الوحدو والمشترك؛
6. تدعو كافة نساء ورجال التعليم إلى توحيد الصحف والتعبئة الشاملة للدفاع عن التعليم العمومي وكراهة العاملين به وعن مطالبهم المشروعة والعادلة، والاستعداد للمحطات الاحتجاجية المقبلة إلى غاية الاستجابة لمطالبنا العادل؛
7. تدعو جميع الفاعلين إلى التكفل للدفاع عن التعليم العمومي وإحباط كل المحاولات التي تهدف إلى تسليعه؛
8. تذكر بالمطالب الآتية التالية:

1. التراجع عن مختلف القرارات التعسفية اللاقانونية واللاشرعية من ترسيب 159 من الأساتذة المتدربين وإعفاء أطر تربية وإدارية من المهام تعسفاً وبدون أي تعلي؛
2. فتح الحوار الجدي والمثمر وتلبية المطالب العادلة للأسرة التعليمية العامة والمشتركة والفتوية، ووضع حد للambilاء الوزارة تجاه المطالب النقابية..
3. تفعيل ما تبقى من اتفاقي 19 و 26 أبريل 2011 (الدرجة الجديدة، التعويض عن المناطق الصعبة والنائية، الزيادة في الأجور..)؛

4. الإسراع بإقرار نظام أساسي ونظام تعويضات جديدين وعادلين ومنصفين؛
5. تسوية الملفات العادلة لمختلف الفئات التعليمية: ضحايا النظمتين الأساسيةين 1985 و2003، المساعدون التقنيون والمساعدون الإداريون، مسلك الإدارة، الإدارة التربوية، حاملو الشهادات المقتصيون من الترقية بالشهادات (إجازة، ماستر، مهندسون)، المبرزون، تخطيط وتوجيه، السلم 9، المكلفو خارج سلكهم، الدكتورة، المفتشون، التسيير والمراقبة المادية والمالية، والأطر المشتركة، الملحقون، العرضيون، 10آلاف إطار...؛
6. ضرورة التراجع الفوري من طرف الحكومة عن القوانين التراجعية التي مررتها وتمس بالمكتسبات التي تحققت بفضل عقود من النضال والتضحيات الكبيرة: وعلى رأسها أنظمة التقاعد الممررة والتراجعية التوظيف بالعقدة/ فصل التوظيف عن التكوين/ قانون الإضراب/ الاقطاع من أجور المضربين/ مشروع قانون الإطار الحكومي المنتهي ولايتها الذي يستهدف المدرسة العمومية ويصوب مجانية التعليم العمومي ويهدف إلى تسليعه...؛

الرباط 24 مارس 2017